

وفي المحافل الدولية، وتتجاوز ما يقوله الاميركيون عن الفذلكات القانونية التي تستخدم للحد من هجرة اليهود السوفيات الى اميركا، وتتجاوز، ايضاً، ما تدعي به الوكالة اليهودية عن مساعيها ' الانسانية' لمساعدة يهود العالم، فموسكو مطالبة، بالاضافة الى منح اليهود حق الهجرة، بأن تمنحه حق العودة الى وطنه [الاتحاد السوفياتي] وحق الاحتفاظ بجواز سفره السوفياتي؛ وواشنطن مطالبة برفع القيود التي فرضتها على استقبال اليهود السوفيات المهاجرين، واحترام حقهم في اختيار المكان الذي يرغبون [في] الهجرة اليه» (بلال الحسن، اليوم السابع، باريس، ١٩/٢/١٩٩٠).

وفي المقابل، كان لفتح باب الهجرة انعكاساته السياسية العميقة على مجرى الصراع الاسرائيلي - الفلسطيني. فما ان وصل بضعة آلاف من اليهود السوفيات الى اسرائيل، حتى أعلن اسحق شامير، عن ان «هجرة يهودية كثيفة تستلزم اسرائيل كبرى». وكان بذلك يضع النتيجة المنطقية للموافقة السوفياتية على هجرة اليهود الى فلسطين، ويستخرج النتيجة المنطقية الاخرى القائلة انه في ظل هذه الهجرة لا لزوم للتسوية السياسية، ولا لزوم لخطة الانتخابات، ولا لزوم لخطة بيكر الاميركية، وان هناك حاجة الى خطة واحدة فقط، هي خطة التوسّع الاسرائيلية» (اليوم السابع، ٥/٢/١٩٩٠). كما ان اعتبار الاردن وطناً فلسطينياً بديلاً، عاد وذكّر به شارون مؤخراً، وذلك حين طرح فكرة ترحيل المواطنين الفلسطينيين، أي ليس فقط الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وانما، ايضاً، من هم في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨ (الهدف، ٤/٢/١٩٩٠).

ومما لا شك فيه ان الموجات الجديدة من المهاجرين، وبالإرقام الكبيرة المتوقعة، ستطرح المسألة الديمغرافية على بساط البحث من جديد امام الحكومة الاسرائيلية، والحل المقدم - حتى الآن على الاقل - يتمثل في تجديد الدعوات الى اجراء عمليات ترحيل جماعي للشعب الفلسطيني من المناطق المحتلة العام ١٩٤٨ والضفة والقطاع، على حدّ سواء، الى الضفة الشرقية لنهر الاردن (المصدر نفسه).

وفي السياق ذاته، اكد عضو اللجنة التنفيذية

نطلب من أصدقائنا السوفيات ان يفشلوا المخطط الاسرائيلي - الاميركي الذي قضى بارغام المهاجرين السوفيات على الهجرة باتجاه واحد، باتجاه اسرائيل. وأرض الشعب الفلسطيني» (الحرية، ٤/٢/١٩٩٠). ورأت اوساط صحفية أخرى، «ان هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل تمثل عدواناً صارخاً على الحقوق العادلة للشعب الفلسطيني، وتمسك بها اسرائيل، اليوم، سلاحاً تعضد به أسلحتها الأخرى، وهي تتمسك بمواقف التعنت والتشدد، وتواصل سياستها التوسعية، وتستخدم هذا السلاح، بشكل فعّال، لعرقلة الجهود المبذولة لاحلال السلام العادل، والدائم، والشامل، في منطقة الشرق الأوسط (فلسطين الثورة، ١١/٢/١٩٩٠).

الى ذلك، طالب الأمين العام للجنة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، بضرورة عقد المجلس الوطني الفلسطيني «بأسرع وقت ممكن، وبدون أي تأجيل»، مؤكداً ان «الضرورة الوطنية الملحة تفرض عقده، للقيام بمراجعة جديّة شاملة ونقدية لمجمل السياسات التي حكمت سيرة م.ت.ف. منذ الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني وحتى الآن، تلك السياسات التي اصطلمت بالتعنت الاسرائيلي - الاميركي... ليتم، على اساس تلك المراجعة، استخراج العبر والدروس اللازمة لوضع مخطط شامل للمواجهة، فلسطينياً وعربياً ودولياً، يستجيب لمتطلبات اللحظة السياسية الراهنة من نضالنا الوطني، وبما يخدم تحقيق الاهداف الوطنية» (الهدف، ١١/٢/١٩٩٠).

من جهة أخرى، رأى عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، «ان توطين المهاجرين اليهود السوفيات في الاراضي المحتلة يعتبر اخلالاً بمعاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية، وان على مصر ان تراجع موقفها في هذا الشأن، وتعيد النظر في معاهدة السلام» المبرمة مع اسرائيل (الحياة، ١٤/٥/١٩٩٠).

وذكرت اوساط صحفية فلسطينية «ان ما يجرى مع اليهود السوفيات ليس عملية هجرة حرّة، بل هي عملية اختطاف لهم بالقوة». ورأت الاوساط تلك «ان ما هو مطلوب لمعالجة هذه المسألة يتجاوز ما يقوله الاتحاد السوفياتي ان المسألة لا تعالج باصدار القوانين، وانما تعالج في مجلس الامن،